

تقرير "أصحاب المصلحة" للمراجعة الدورية الشاملة للمملكة العربية السعودية للعام 2013

"وعود غير منجزة"

هالة الدوسري، باحثة في الصحة و مدافعة مستقلة عن حقوق الإنسان

<http://saudiwomenrights.wordpress.com>

نسيمة السادة، مدافعة عن حقوق الإنسان و عضوة مؤسسة في مركز العدالة لحقوق الإنسان

<http://www.adalacenter.net>

ترجمة

رانيا السعد، مدونة و مدافعة عن حقوق الإنسان، الكويت

<http://www.walladah.blogspot.com/>

رعاية مشتركة بواسطة الاتحاد العالمي لحقوق الإنسان (FIDH) و تجمّع مساواة بدون تحفظات

## 1. المقدمة :

يهدف هذا التقرير إلى تسليط الضوء على القضايا الرئيسية المتعلقة بحقوق المرأة في المملكة العربية السعودية لعرضها في المراجعة الدورية الشاملة في أكتوبر 2013. تم إعداد التقرير وصياغته من قبل ناشطات مستقلات، وتم استخدام مصادر متنوعة بما فيها التقارير الإخبارية، القوانين المكتوبة والبيانات الرسمية من مسؤولين في الحكومة. وعلى الرغم من قيام الحكومة باتخاذ خطوات صغيرة نحو الإصلاحات الخاصة بحقوق المرأة إلا أن تلك الخطوات لم تسهم بشكل فعال في حل جذري للمشكلة التي تعاني منها ملايين النساء السعوديات ألا وهي نظام الوصاية المؤسسية وسياسات الفصل بين الجنسين. بالإضافة لذلك، عندما تم تبني الإصلاحات، لم تتخذ خطوات كافية لضمان تطبيقها بفعالية مما جعلها عديمة الفائدة.

## 2. ملاحظات على العرض الذي قدمه وفد الدولة في التقرير الدوري الشامل في عام 2009 (A/HRC/11/23)

**العنف ضد المرأة:** خلافاً لتصريحات وفد الدولة لمجلس حقوق الإنسان (12§a)، فإنه لم يتم تطبيق أي إجراءات فعالية لمكافحة العنف المنزلي وقانون الحماية من الضرر لم يسبّب بعد.

**المجتمع المدني:** أشار وفد الدولة وقتها إلى وجود "1000 مؤسسة للمجتمع المدني وغيرها من المؤسسات المعنية بالقضايا المتعلقة بحماية حقوق الإنسان". كل تلك المؤسسات الخيرية تعمل كمؤسسات خيرية حكومية، وحتى الآن لم يسمح للنشطاء والمواطنين المهتمين بإنشاء مؤسسات مدنية مستقلة.

**التثقيف في مجال حقوق الإنسان:** حسب المعلومات المتاحة لنا فإن تعزيز التثقيف في مجال حقوق الإنسان في جميع مستويات المناهج الدراسية بحسب ما صرّح به الوفد (17§)، ولاسيما في ما يخص حقوق المرأة، لم ينفذ قط. وعلى العكس من ذلك، تم إطلاق مؤتمرات حول حقوق المرأة من قبل شخصيات حكومية في عام 2012، برعاية الأميرة صبيحة بنت عبد العزيز. وكان المتحدثون في الغالب رجال دين<sup>1</sup>. وأكدت توصيات المؤتمر على مفهوم الوصاية والفصل بين الجنسين كشرط أساسي لتعليم المرأة أو العمل. ودعت أيضاً إلى التخلى عن التزام الحكومة بالمعاهدات الدولية للدفاع عن حقوق المرأة، كونها مفهوماً دخيلاً على المجتمع الإسلامي السعودي.

## 3. تقييم وضع حقوق المرأة في المملكة العربية السعودية

### حقوق المرأة في القانون

تنص المادة 8 من القانون الأساسي للدولة على المساواة بين المواطنين السعوديين ونبتذ التمييز على أساس الجنس<sup>2</sup>. ومع ذلك، فإن تلك المساواة المنشودة لا يتم احترامها عملياً. فعلى سبيل المثال لا الحصر، فإن إذن ولي الأمر للمرأة شرط مطلوب للوصول إلى الخدمات الحكومية أو الموارد بما في ذلك الحصول على وثائق الهوية الرسمية. التمييز ضد النساء غير منصوص عليه بشكل صريح في القوانين والسياسات أو الإجراءات المكتوبة بشكل عام.

و تؤثر فتاوى المتطرفين الدينية ورؤيتهم على طريقة التعاطي الرسمية الحكومية في صناعة السياسات الخاصة بالنساء. و الأمثلة تشمل فرض حظر على قيادة النساء للسيارات، وحظر التربية الرياضية لمدارس البنات، والتمييز في الأحكام الصادرة بالمحاكم في قضايا الأحوال الشخصية ضد النساء. و في غياب تدوين القوانين التنظيمية والنصوص الخاصة بالعقوبات الرادعة، فإن وصول المرأة إلى الموارد والخدمات يبقى خاضعاً لآراء دينية تعسفية وأعراف اجتماعية عفا عليها الزمن.

### المشاركة السياسية:

في عام 2011، سمح مرسوم ملكي للنساء بالمشاركة للمرة الأولى في الانتخابات البلدية وأن يكونوا ضمن المعنيين في مجلس الشورى. و في عام 2013، لم يسمح للنساء المعيّنات في مجلس الشورى بأداء مهامهن إلا بعد الفصل القسري بين الجنسين في المكان. هذا الفصل يهّم المشاركة الفاعلة للنساء في النقاشات ويحدّ من أثرهن في صنع القرار السياسي.

<sup>1</sup> <http://www.almoslim.net/spfiles/saudiwoman/index.htm>

<sup>2</sup> [http://www.saudiembassy.net/about/country-information/laws/The\\_Basic\\_Law\\_Of\\_Governance.aspx](http://www.saudiembassy.net/about/country-information/laws/The_Basic_Law_Of_Governance.aspx)

هذا ولا يزال تمثيل المرأة في المناصب العامة بشكل عام دون الحد الأدنى وهو 30% و الموصى به في بروتوكول بكين<sup>3</sup>. فعلى سبيل المثال، و مع استثناء (جامعة الأميرة نورة) و المخصصة للنساء، فإن أساتذة الجامعات من النساء لا يمكن تعيينهن في أي منصب أعلى من نائب عميد كلية.

إن الحق في الاحتجاج والتظاهر السلمي محظور رسمياً استناداً إلى فتوى دينية<sup>4</sup>. وتم إلقاء القبض على نساء متظاهرات والتعرض لهن بالضرب في بعض الأحيان. كانت بعضهن محتجّات على الوضع المزري للحرم الجامعي وأخريات على الاحتجاز الغير القانوني لأفراد من عائلتهن<sup>5</sup>. الناشطات اللواتي نظمن حملة وطنية لمناصرة المشاركة السياسية للمرأة (حملة بلدي) اضطررن للعمل بلا ترخيص<sup>6</sup>، و نتيجة لذلك واجهن صعوبات في إقناع عموم الناس بالانضمام لأنشطة الحملة، والحصول على الدعم المادي لتمويل تدريباتهن و عملهن، أو في ترويج أهداف حملتهن خوفاً من الملاحقات القضائية.

### الحق في الجنسية:

لا يمكن للمرأة السعودية منح جنسيتها إلى زوجها غير السعودي أو أطفالهما. التعديل في قانون الجنسية السعودية منذ عام 2012 يحوي تمييزاً جنسياً واضحاً حيث تستطيع زوجات المواطنين السعوديين تلقائياً الحصول على الجنسية بعد الزواج وإنجاب طفل. أضف إلى ذلك أن الرجال غير السعوديين الحاصلون على الجنسية السعودية يمكنهم نقل الجنسية السعودية لزوجاتهم وأطفالهم غير السعوديين. و على العكس من ذلك، لا يستطيع أزواج السعوديات من غير السعوديين وأبناء السعوديات الحصول على الجنسية و يمنحوا فقط تصاريح للإقامة. و يمكن للأطفال الذكور من الأمهات السعوديات التقدم بطلب للحصول على الجنسية عند بلوغ 18 سنة من العمر وفق شروط معينة. أما الإناث من الأمهات السعوديات فلا يمكنهن التقدم للحصول على الجنسية السعودية إلا بعد الزواج من مواطن سعودي وإنجاب طفل منه<sup>7</sup>.

### الحق في التعليم:

تنص المادة 13 من النظام الأساسي للحكم على مسؤولية الحكومة في تعليم المواطنين دون تمييز، وعلى مساعدتهم على اكتساب المعارف والمهارات اللازمة ليكونوا عناصراً فاعلة في المجتمع.

ومع ذلك، يلزم الحصول على إذن من ولي الأمر للانخراط في التعليم. والقانون لا يعاقب ولا يجرم رفض الآباء أو إهمالهم لتسجيل أطفالهم في التعليم. كما لا تستطيع الأمهات تقديم وثائق لأبنائهن لإلحاقهم بالتعليم كما يفعل الآباء.

كما يشترط موافقة ومراقبة ولي الأمر حتى تستطيع النساء التقدم والحصول على منح دراسية من الخارج<sup>8</sup>.

هذا ولا تزال صفوف التربية البدنية محظورة في مدارس البنات، على الرغم من الموافقة الإيجابية لمشاركة رياضيتين من السعودية في أولمبياد لندن عام 2012<sup>9</sup>.

أصدرت وزارة التربية والتعليم توجيهات إلى جميع المدارس للحصول على إذن تفويض مسبق من الأوصياء على الفتيات من أجل تقديم المساعدة الطبية في الحالات الطارئة<sup>10</sup>. في إحدى المدارس الثانوية للفتيات، توفيت طالبة في مدينة الطائف من ذوات الاحتياجات الخاصة وهي في طريقها إلى المستشفى بعد وقوع حادث في المدرسة نظراً لتأخر وصول ولي أمرها وهو والدها<sup>11</sup>.

<sup>3</sup> <http://www.un.org/ar/aboutun/structure/unwomen/guiding.shtml>

<sup>4</sup> <http://islamopediaonline.org/fatwa/fatwa-council-senior-scholars-kingdom-saudi-arabia-warning-against-mass-demonstrations>

<sup>5</sup> <http://www.amnesty.org/en/library/asset/MDE23/006/2013/en/d1248857-75a3-402a-9c46-ee6b61894f63/mde230062013en.html>

<sup>6</sup> <http://en.baladi-sa.net/index.php?skin2=18>

<sup>7</sup> <http://www.alriyadh.com/2012/01/15/article701034.html>

<sup>8</sup> <http://www.saudigazette.com.sa/index.cfm?method=home.regcon&contentid=20110812107211>

<sup>9</sup> <http://www.saudigazette.com.sa/index.cfm?method=home.regcon&contentid=20120914136079>

<sup>10</sup> <http://www.aawsat.com/details.asp?issueno=9532&article=337788#.UTQ6NzBTaSp>

<sup>11</sup> <http://www.okaz.com.sa/new/Issues/20130112/Con20130112563760.htm>

لا تزال المخاوف من سلامة وموامة المباني المستخدمة لتعليم الفتيات مستمرة. في مدينة جدة، تم الإبلاغ عن حادثة وفاة و 32 إصابات بسبب حريق في مدرسة للفتيات<sup>12</sup>. و في مدينة أبها قامت الطالبات بتنظيم احتجاج ضد إهمال الدولة للحرم الجامعي<sup>13</sup>.

#### المشاركة الاقتصادية:

يعتبر معدل عمل المرأة السعودية من بين أدنى المعدلات في العالم. في العام 2012، أصدرت وزارة العمل برنامجاً للمساعدات المالية للشباب العاطلين عن العمل؛ و مثلت النساء 86% من إجمالي المتقدمين<sup>14</sup>. و كان ما يقرب من 60% من المتقدمين لبرنامج المساعدات من ذوي الإعاقة من الإناث، معظمهم كانوا من حملة شهادة المدرسة الثانوية<sup>15</sup>. تشمل القيود على المشاركة الاقتصادية للنساء سياسة الإيجار على الفصل الجنسي، حظر قيادة النساء للسيارات، واشتراط إذن ولي الأمر. ومع ذلك، انضمت الآلاف من النساء للعمل في قطاعات البيع بالتجزئة عند إصدار وزارة العمل قانوناً قسرياً يوجب توظيف النساء فقط في بعض قطاعات البيع بالتجزئة. و ردًا على ذلك، أصدرت الشرطة الدينية "هيئة الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر" شروطاً معينة لتنظيم عمل المرأة في هذه القطاعات<sup>16</sup>.

يستمر الحظر المفروض على قيادة النساء وخاصة في غياب وسائل النقل العام الآمنة والموثوق بها في الحد من استقلالية النساء. و في العام 2011، بادرت أم عاملة عزباء، منال الشريف، بإطلاق حملة لقيادة السيارات للنساء<sup>17</sup>، بعد إخفاق جهود الآلاف من المواطنين المهتمين في إقناع مجلس الشورى بالتحرك من أجل إقرار حق قيادة السيارة للمرأة. و في مايو 2011، أودعت الشريف في سجن الدمام لمدة تسعة أيام واضطر والدها للذهاب للديوان الملكي و تسليم خطاب مطالبة من أجل إطلاق سراحها. النساء اللاتي تحدّين الحظر و قدن السيارات تعرضن للتوقيف وأجبرن على التوقيع على تعهدات بعدم القيادة مرة أخرى. قامت منال الشريف والناشطتين نسيمه آل السادة، و سمر بدوي برفع دعاوي قضائية ضد وزارة الداخلية وإدارة المرور، لكنهن لم يتلقين أي رد حتى الآن.

و على الرغم من أن وزارة التجارة قد أزلت شرط وجود ممثل ذكر كوكيل لسيدات الأعمال السعوديات، فإن العديد من الوكالات الحكومية يتعذر الوصول إليها للنساء دون وجود وكيل أو ممثل من الذكور بخلاف القانون<sup>18</sup>.

و بشكل مماثل، أسقطت وزارة العمل شرط الحصول على إذن من ولي الأمر للنساء من أجل الالتحاق بالوظائف. ومع ذلك، لا تزال العديد من جهات العمل تطالب المتقدمات من النساء بإحضار موافقة ولي الأمر، و كمثال على تلك الجهات الشؤون الصحية بالحرس الوطني والبنك الأهلي التجاري.

#### العنف ضد النساء والفتيات:

تستمر معدلات العنف ضد الفتيات والنساء في الارتفاع من دون وضع استراتيجيات فعالة لمكافحته. و لا توجد قوانين أو أنظمة لتنسيق الاستجابة الرسمية لحالات العنف المنزلي وحماية الضحايا. و في العام 2011، تلقت الجمعية الوطنية لحقوق الإنسان 370 شكوى من العنف المنزلي، والغالبية منها ارتكبت بواسطة الأزواج والآباء. مثل العنف الجسدي والعاطفي الأنواع الأكثر شيوعاً في الأطفال، و مثلت الفتيات 62% من جميع حالات العنف ضد الأطفال. كان الآباء هم المتسببون في ارتكاب العنف في 65% من الحالات.

يمكن للآباء المتسببين بوفاة طفل بسبب العنف تجنّب تحمل المسؤولية عن طريق دفع الدية بناء على فتوى دينية تبيح للآباء - وليس الأمهات - الحصول على العفو القضائي في حالة قتلهم لأطفالهم. حدث ذلك في قضية لمي الغامدي، وهي طفلة تبلغ من العمر خمس سنوات تعرضت للتعذيب حتى الموت على يد والدها الداعية الإسلامي في أكتوبر 2012<sup>19</sup>.

<sup>12</sup> <http://www.alriyadh.com/net/article/684363>

<sup>13</sup> <http://www.aljazeera.com/news/middleeast/2012/03/2012391628527147.htm>

<sup>14</sup> <http://www.alriyadh.com/2012/06/28/article747532.html>

<sup>15</sup> <http://www.al-madina.com/node/434904>

<sup>16</sup> <http://www.okaz.com.sa/new/Issues/20130223/Con20130223575126.htm>

<sup>17</sup> [http://en.wikipedia.org/wiki/Women\\_to\\_drive\\_movement](http://en.wikipedia.org/wiki/Women_to_drive_movement)

<sup>18</sup> <http://www.jeg.org.sa/data/modules/contents/uploads/infopdf/businesswomen.pdf> p. 9

<sup>19</sup> <http://www.dailymail.co.uk/news/article-2273719/Torment-mother-Lama-al-Ghamdi-raped-tortured-death-celebrity-cleric-ex-husband-Fayhan-al-Ghamdi.html>

ولا تتوفر الملاجئ في الدولة في جميع المناطق أو أنها سيئة التجهيز لإقامة الضحايا من النساء وأطفالهن. وأحياناً، يتم إيواء الضحايا في مراكز التأهيل الشامل لذوي الإعاقة. ونتيجة لضعف تدريب الكوادر وعدم وجود الإجراءات أو البروتوكولات للتعامل مع الضحايا، تتعرض النساء لمزيد من المخاطر، عمرة السفيناني، وهي زوجة معنفة لمدمن مخدرات، تم إيوؤها في مركز لإعادة التأهيل في مدينة الطائف وفق توجيهات أمير المنطقة، حاولت إدارة المركز مكرراً تسليم عمرة المعنفة إلى عضو آخر من عائلتها من أجل حل قضيتها رغم وجود خطر واضح على سلامتها. كما لم يتم تقديم أي مساعدة لعمرة للحصول على وثائق رسمية أو تمكينها من حضور جلسات المحكمة لها، مما أدى إلى تأخير النظر في قضيتها وعدم قدرتها على تسجيل طفلتها في المدرسة.

لا يتم إخلاء سبيل السجينات بعد انتهت محكومياتهن إلا لوصي عليهن وبموافقته. ونظراً لوصمة العار الاجتماعية في مجتمع محافظ كالمجتمع السعودي، فإن النساء المطلق سراحهن يتعرضن لأشكال مختلفة من العنف، وكثير منهن يقتلن. قام شاب سعودي يقتل أختين له عند إطلاق سراحهن من إصلاحية في الرياض بعد أن علم بالطبيعة الأخلاقية لجريمتهما وهي التواجد في سيارة مع رجال غرباء<sup>20</sup>. وعلى نحو متزايد، تهرب النساء والفتيات المعنفات منزلياً إلى الملاجئ، وهربت في عام واحد 1400 امرأة من أسرهن في جميع أنحاء المملكة<sup>21</sup>. وعموماً، يعتبر هروب النساء من الأسرة عملاً غير قانوني ويتم التحفظ الأمني على الهاربات حتى تنجح جهود المصالحة مع الأسرة، ويرجع ذلك إلى الصعوبات التي اختلقها نظام الوصاية المؤسسي، حيث لا يمكن للمرأة المفرج عنها استئجار سكن، القيادة، العمل، أو الحصول على وثائق رسمية بدون وجود أو إذن من أولياء أمورهن.

لا تعمل الخطوط الساخنة لمساعدة المعنفات في حالات الطوارئ على مدار 24 ساعة يومياً، ونادراً ما تتم الإجابة على اتصالات المعنفات. وبالإضافة إلى ذلك، لا يمكن تقديم المساعدات للضحايا داخل أماكن إقامتهن، ويتوجب عليهن الخروج من منازلهن والتوجه إلى مراكز الشرطة والمستشفيات لتقديم بلاغ شخصي حضوري. ومن عوائق تقديم البلاغات من قبل الضحايا للجهات الرسمية وجود حظر على قيادة النساء، وعدم القدرة على ترك أماكن الإقامة، ومحدودية استجابة العاملين في مجال الرعاية الاجتماعية أو الشرطة.

#### تمكين النساء من الوصول إلى العدالة:

هناك عقبات رئيسية بالنسبة للنساء الساعيات للوصول إلى العدالة والقضاء. على سبيل المثال، غالباً ما يتردد ضباط الشرطة في قبول الشكاوى من النساء دون وجود أولياء أمورهن. كما أن وزارة العدل لا تسمح للنساء باستخدام بطاقات الهوية الوطنية الخاصة بهن للتعريف عن هويتهم. بدلاً من ذلك، يتم التأكد من هوية المرأة من قبل أحد أفراد الأسرة من الذكور أو بواسطة رجلين من غير أقاربها وذلك للحصول على بعض الخدمات القانونية مثل إصدار توكيل لمحامي أو رفع دعوى قضائية. هذا ويجنح القضاة لتبني تطبيق متشدد للأحكام والآراء الإسلامية بسبب غياب القوانين المقننة.

#### قانون الأسرة:

غياب قانون الأحوال الشخصية والمدى الزمني الطويل لجدولة النظر في القضايا يعقد المنازعات المتعلقة بالزواج وحضانة الأطفال والميراث، أو الطلاق.

كما أن ممارسة اللعان (فسخ علاقة الزواج والأبوة عندما يشك الرجل في أبوته لطفل من زوجته) لا تزال منتشرة في مناطق معينة من المملكة العربية السعودية مثل المنطقة الجنوبية. مما يعرض الأطفال إلى خطر الحرمان من الوثائق القانونية خوفاً من الوصمة الاجتماعية، ويتبع ذلك تعثر حصول الطفل على الخدمات التعليمية والصحية. هذا ولا يتم فرض الحمض النووي كاختبار للأبوة؛ ولا يمكن استخدام أسماء مستعارة لإصدار هويات للأطفال المتنازع على أبوتهم كما يحدث مع الأطفال من مجهولي الآباء<sup>22</sup>.

الزواج القسري غير مقنن وصعب الإلغاء، ويطلب من المرأة إثبات قسرية الزواج عن طريق تدابير شبه مستحيلة، مثل العزوف عن حضور حفل زفافها أو عدم السماح للزوج بإتمام علاقة الزواج. هذا وقد تم رفع ما مجموعه 62 حالة

<sup>20</sup> <http://www.alriyadh.com/2009/07/06/article442704.html>

<sup>21</sup> <http://www.alriyadh.com/2009/07/06/article442704.html>

<sup>22</sup> <http://mz-mz.net/93417>

بموجب توضيح من قاض سابق: تمنح الأم صكاً قضائياً لاستخراج هوية للطفل المتنازع عليه من الأحوال المدنية ينسب فيه الطفل للأم (مثلاً محمد ابن فاطمة) وهو ما يجعل الأمهات تتردد في استخدامه خوفاً من الوصمة الاجتماعية للطفل وتعرضه للأذى النفسي ويبقى الطفل بلا هوية

لإبطال الزواج القسري في وزارة العدل خلال الأربعة عشر عاماً الماضية<sup>23</sup>. و يصعب إبطال زواج القاصرات خصوصاً في ظل التعقيم الإعلامي و غياب الحملات و البرامج الشعبية.

يمارس الطلاق القسري من جانب واحد (جانب الرجل) دون وجود نظام أو قانون لحماية النساء والأطفال من عواقب ذلك الطلاق التعسفي. و يتيح الخلع للمرأة طلب الطلاق بشرط أن تدفع للرجل مهرها وتتنازل عن كل حقوقها المالية وهذه الشروط تمارس على نطاق واسع في حال تقدم المرأة بدعوى خلع في حال عدم قدرتها على إثبات الضرر أو الإساءة من قبل الزوج. وقد تم مؤخراً تخصيص صندوق خاص من قبل الحكومة (لا يزال قيد الدراسة حتى الآن) لمساعدة النساء الراغبات في ترك أزواجهن مالياً.

هذا ويمكن لرجل من أولياء أمور المرأة أن يطلب فسخ زواجها، وحتى بغير رغبتها، وذلك بحجة عدم التوافق الاجتماعي بين امرأة وزوجها. وغالباً ما يحكم القضاة لصالح أولياء الأمور حتى حين تطالب النساء بحقوقهن الإنسانية البسيطة والأساسية. في المدينة المنورة، لم يسمح لطبيبة متخصصة بالجراحة و في الأربعينات من عمرها بالزواج ضد رغبات من والدها بعد 10 سنوات من الإجراءات القانونية والعيش في ملجأ للحماية من عنف والدها<sup>24</sup>. وصدر أمر من قاض بحبس فاطمة أحمد، 35 سنة و فنية تعقيم أسنان، بسبب رفضها الإقامة مع والدها المعتف<sup>25</sup>.

في بعض الحالات، يكيف القضاة الأحكام على النساء اللواتي تمرّدن على سلطة أولياء أمورهم تحت مسمى "عصيان الوالدين"، وهي جريمة لا حاجة إلى أي دليل فيها سوى شهادة الأب.

#### ممارسة القانون:

لا يمكن للمحاميات التقدم بطلب للحصول على تصريح ممارسة على الرغم من التعديل الذي سمح لهم بممارسة المحاماة بعد اجتياز فترة معينة من التدريب. بيان زهران هي محامية تم رفض طلبها بالتقدم للعمل في وزارة العدل. وقد برر المتحدث رسمي هذا الرفض بعدم وجود أماكن مفصلة و تعميم واضح بخصوص المحاميات المتقدمات<sup>26</sup>.

#### هشاشة أوضاع العاملات الوافدات:

العاملات الوافدات هن أكثر عرضة للسجن غير القانوني بسبب نقص عام في المعرفة المحلية بالأعراف والقوانين و عواقب التواصل. العديد من النساء الحوامل في السجن هن من الخدامات بالمنازل ممن تعرضن لسوء المعاملة من قبل أرباب العمل وليس لديهن من ينصفهن. ريزانا نفيك خادمة سريلانكية في السابعة عشر من عمرها تم تحميلها المسؤولية الجنائية لوفاة رضيع كان في رعايتها، من خلال إجراءات قانونية لا تتماشى مع احترام الأنظمة الدولية<sup>27</sup>.

#### التوصيات:

1. العمل على مواءمة الأنظمة والسياسات المحلية لحكومة المملكة العربية السعودية بالتوافق مع التزاماتها في الاتفاقيات الدولية والإقليمية لحقوق الإنسان.
2. اتخاذ تدابير عاجلة لرفع نسبة وصول النساء إلى مواقع صنع القرار، لتصل إلى نسبة الحد الأدنى 30% في جميع الوظائف العامة والمناصب.
3. تعديل قانون الجنسية بحيث يسمح للنساء السعوديات بنقل جنسياتهن إلى أزواجهن وأطفالهن.
4. السماح للمنظمات غير الحكومية وجماعات المجتمع المدني بالعمل بحرية وبشكل مستقل. وحماية حق الأفراد في التجمع السلمي وحرية التعبير.
5. إلغاء المملكة العربية السعودية لنظام الوصاية المؤسس كشرط مسبق لحصول المرأة على الهوية، والوثائق، والتعليم، والصحة، والعمل، و كافة احتياجاتها الأخرى.
6. ينبغي إعادة النظر في سياسة الفصل بين الجنسين. ولا ينبغي لمسئول رفض استقبال المواطنين و حصولهن على الخدمات أو الموارد أو الفرص استناداً إلى سياسة الفصل بين الجنسين، وخاصة عندما لا تتوافر للنساء في حالات الحاجة بدائل أخرى.

<sup>23</sup> <http://www.alarabiya.net/articles/2013/01/20/261404.htm>

<sup>24</sup> <http://news-sa.com/snews/2824-----qq-----10-----html>

<sup>25</sup> <http://www.lahamag.com>

<sup>26</sup> [http://alwatan.com.sa/Dialogue/News\\_Detail.aspx?ArticleID=117632&CategoryID=4](http://alwatan.com.sa/Dialogue/News_Detail.aspx?ArticleID=117632&CategoryID=4)

<sup>27</sup> <http://www.newyorker.com/online/blogs/newsdesk/2013/01/a-maids-execution-in-saudi-arabia.htm>

7. ينبغي دعم استقلالية المرأة دون قيد أو شرط؛ بما في ذلك رفع حظر القيادة، والتمكين من التملك و إِمضاء عقود الإيجار بغير شروط، مما يعتبر هام وأساسي لتحقيق أمن وسلامة المرأة.
8. تدوين قوانين الأحوال الشخصية يجب أن يكون أولوية وذلك من أجل منح المرأة مكانة متساوية في الزواج والأسرة. وينبغي سن سلطة مشتركة في الأسرة بديلاً عن السلطة الحصرية الممنوحة للرجل في تقرير مصير الأسرة و حياة الأطفال.
9. من الضروري وضع نظام و استراتيجيية خاصة بمكافحة العنف ضد النساء و إيقاف المعتدين. و من الهام تفعيل سجل وطني لرصد حالات العنف و نشر نتائج البحث و تشجيعه.
10. الخروج على الأعراف و الأنماط الاجتماعية من الأفراد لا ينبغي أن تكون له عواقب قانونية. و ينبغي التمييز بين الأفعال المحظورة قانوناً و بين الأفعال المبنيّة على الاختيار الشخصي في الممارسات و الأخلاق. تعريض النساء لخطر الانتقام بواسطة عائلاتهن نتيجة لاختياراتهن الشخصية في العمل المختلط أو الإقامة بعيداً عن أسرهن ينبغي تجنبه للحفاظ على أمنهن و سلامتهن.
11. ينبغي على وزارة الشؤون الاجتماعية و وزارة الداخلية التعاون لإخراج النساء المنتهية محكومياتهن في السجون أو ضحايا العنف المنزلي من نزيلات دور الرعاية و الحماية إلى بيوت مؤقتة آمنة و تشجيع النساء على قيادة حياة مستقلة خاصة بهن في أمن بعيداً عن التعرض لعنف ذويهن.
12. ينبغي حماية العمالة الوافدة بإلغاء نظام الكفيل و تحسين وصول النساء الوافدات إلى إجراءات تظلم و مقاضاة فعّالة في حال تعرضهن للضرر.